

الألغام في إفريقيا بين تحديات الأمن وقيود التنمية

د. صبحي رمضان فرج

مدرس جغرافية البيئة - كلية الآداب / جامعة المنوفية - مصر



الألغام والمتفجرات من الأسلحة الفتاكة التي لها تأثيرٌ طويل الأمد على الشعوب بعد انتهاء الحروب والصراعات بعقودٍ طويلة، ولقد أدى التوسع في استخدام الألغام المضادة للأفراد وزرعها بشكل عشوائيٍّ إلى كارثة إنسانيةٍ كبيرة، يذهب ضحية لها الإنسان والحيوان، وتشكل خطراً على البيئة، وتؤدي إلى إعاقة تنفيذ مشروعات التنمية.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- تُعدّ قارة إفريقيا من أكثر القارات الملوّمة في العالم (٤٤١٩ مليون لغم في مطلع القرن الحالي)، نتيجة سهولة تصنيع الألغام ورخص تكلفتها، بالإضافة إلى كثرة الحروب والصراعات بالقارة.

- للألغام تأثيرٌ على تنمية القارة؛ لإعاقتها الوصول لمساحاتٍ كبيرة من الأرض، والحيلولة دون استغلال مواردها.

- ارتفاع عدد ضحايا الألغام في إفريقيا إلى (١٦٣٩٠ ضحية) خلال الفترة (١٩٩٩م - ٢٠٠٨م)، بالإضافة إلى (٨٥٥٨ ضحية) بإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يزيد على ثلث ضحايا الألغام في العالم (٣٣٩٪).



بحلول مطلع القرن الحالي؛ بلغ إجمالي عدد الألغام بالقارة الإفريقية حوالي 44,9 مليون لغم

وخلال ربع القرن الأخير تمّ تصنيع أكثر من ٢٠٠ مليون لغم، نصفها على الأقل دُفن بالفعل في مكانٍ ما تحت سطح الأرض، كما تفتقد معظم حقول الألغام في العالم إلى خرائط دقيقة؛ وهو ما يعيق تطهيرها، ويرفع من تكلفة عمليات إزالة الألغام منها^(٤).

وتتمثّل خطورة الألغام في الخسائر البشرية الناجمة عنها، وفقدان التنوع الحيوي في المناطق المتأثرة بها، فقد تسببت الألغام، وغيرها من الذخائر غير المتفجرة Unexploded ordnance، خلال الفترة (١٩٤٠م - ١٩٨٠م) في قتل ١٢٥ ألف رأس من الإبل والأغنام والماعز والأبقار في ليبيا، وبلغ مجموع التكلفة المباشرة للأضرار التي سببتها الألغام في أفغانستان حوالي ١٥٥ مليون دولار (شملت الحيوانات والمركبات)^(٥).

2002. Available at: (<http://research.ijcaonline.org/volume81/number9/pxc3891802.pdf>).

(٤) ماري يعقوب: حقائق الشيطان مدفونة في مصر، مجلة البيئة والتنمية، العدد ٧٩، أكتوبر ٢٠٠٤م.

(٥) Gangwar, A., Impact of War and Landmines on Environment, "Landmines - Challenges to Humanity and Environment", organized by Indian Institute of Peace, & Global Green Peace, India, 20 April 2003, Available at: (<http://www.mtnforum.org/sites/default/files/>

لغم / لغم، والجمع: ألغام: هو جهازٌ يحوي حشوة متفجرة، مصمّم لتدمير الأشخاص أو الدبابات أو المركبات أو السفن، يُزرع على سطح الأرض أو في باطنها، أو طافياً على سطح البحر أو مغموراً في مياهه، ويؤثر تأثيراً مباشراً بناتج انفجاره، أو غير مباشر بالشظايا أو الموجة المصادمة^(١).

ويمكن أن تكون الألغام البرية غير موجهة، تعمل بمجرد أن يطأها الإنسان أو المركبة، وموجهة يمكن تحويلها من وضعية «الأمان» إلى وضعية «القتال» بإشارة لاسلكية من المسؤول عن حقل الألغام. ومن أنواعها:

- الألغام المضادة للدبابات Anti-tank: وتشمل اللغم العادي، واللغم ذا المفعول التأخيري، ويُستخدم لتدمير الدبابة الكاسحة للألغام.

- الألغام المضادة للأشخاص Anti-personnel.

- الألغام القابلة للكشف، أو غير القابلة للكشف.

- الألغام المفخخة.

- الألغام الوثابة التي ترتفع عند انفجارها متراً أو أكثر^(٢).

وتتباين أقطار هذه الألغام، فبينما يتراوح قطر اللغم المضاد للدبابات بين ٢٠ - ٣٠ سنتيمتراً، ينخفض قطر اللغم المضاد للأشخاص ليتراوح بين ٥ - ١٥ سنتيمتراً^(٣).

(١) الموسوعة العربية <http://www.arab-ency.com>

(٢) المصدر السابق.

(٣) Kalifa, I., Youssif, A., Adel, A., Explosive Detection in El Alamein, International Journal of Computer Application, Volume 81-No.9, November 2013, p.18. From: Gader, p.,

يبتز ناجم عن الألغام الأرضية هم فقط الذين يحصلون على الرعاية المناسبة^(٤).

وبصفة عامة؛ فإن الدول المتقدمة أقل معاناة في مشكلة الألغام مقارنة بالدول النامية؛ نظراً لامتلاكها قدرة وكفاءة أكبر في التعامل معها في حال اضطرارها إلى استخدامها في العمليات الحربية، أو في عمليات التأمين والدفاع، بالإضافة إلى الخرائط الدقيقة بمواقعها، والبرامج المتكاملة للتوعية بمخاطرها ومساعدة الضحايا.

وفي ديسمبر من عام ١٩٩٧م وقّعت (اتفاقية أوتاوا) التي فرضت حظراً كاملاً على إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستخدامها، وتدمير الموجود منها، ويوجد حتى عام (٢٠١٤م) ١٦٢ دولة موقعة على الاتفاقية.

وبحسب التقديرات الواردة في تقرير مرصد الألغام الأرضية لعام ١٩٩٩م؛ كان عدد الألغام المضادة للأفراد المخزونة لدى ١٠٨ بلداً يزيد على ٢٥٠ مليون لغم، وفي عام ٢٠٠٤م بلغ عددها لدى ٦٧ بلداً ٢٠٠ مليون لغم تقريباً (٩٠٪ منها موجودة لدى دول ليست أطرافاً في معاهدة حظر الألغام)، وبنهاية العام المذكور كان عدد الألغام المخزونة التي دمرتها دول أطراف تنفيذاً لالتزاماتها بموجب (معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد) يزيد على ٣٧ مليون لغم^(٥)، ووفقاً لبيانات مرصد الألغام الأرضية (٢٠١٤م)؛ فقد دمرت الدول الأعضاء أكثر من ٤٨ مليون

وتشير بيانات المركز العالمي لرصد حماية الطبيعة (WCMC) إلى ارتفاع عدد الأنواع الحية المهددة بالانقراض المتأثرة بحقول الألغام إلى ٤٢٤ نوعاً في فيتنام، و ١٢٥ نوعاً في أنجولا، و ٥٢ نوعاً في أفغانستان، و ٨٠ نوعاً في الصومال، و ٦٢ نوعاً في كمبوديا، و ٢٨ نوعاً في موزمبيق^(١).

هذا بالإضافة إلى أثرها المتمثل في إعاقة الوصول إلى الأرض؛ ومن ثمّ عدم القدرة على استغلال مواردها، أو تدهور إنتاجيتها؛ نتيجة التلوث بالعناصر الثقيلة في مواضع زرع الألغام والمناطق المحيطة، وبخاصة في حالة انفجار اللغم؛ حيث يصل التلوث بهذه العناصر إلى مدى يقدر بنحو ٦ كيلومترات من موضع الانفجار^(٢)، وتقدر المساحة العالمية للأراضي التي يتمتع الوصول إليها، وكذلك المتدهورة نتيجة الألغام المزروعة بها بحوالي ٩٠٠ ألف كيلومتر مربع^(٣). وتحدث الغالبية العظمى من حوادث انفجار الألغام في مناطق أو بلدان تفتقر إلى البنية الأساسية الطبية المتقدمة، وإلى الموارد الكافية؛ مما يجعل تأهيل الضحايا مهمة صعبة، وتشير الأرقام إلى أن ربع المرضى المصابين

(publication/files/1409.pdf)

Berhe,A.A., The Contribution of Landmines (١) to Land Degradation, land degradation & development(8), John Wiley & Sons, Ltd.,2007,p.7. Available at:(http://atlas.geog.pmf.unizg.hr/~nbuzjak/mine/Berhe_2007.pdf).

.Berhe,A.A.,Op.Cit,p.9 (٢)

Ahmed,I., Landmines: A Threat to (٣) Sustainable Development, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 19, Issue 3, Ver. IV (Mar. 2014), p.3. Availabe at: (<http://iosrjournals.org/iosr-jhss/papers/Vol19-issue3/Version-4/A019340108.pdf>).

Walsh.N.E., Walsh,W.S., Rehabilitation of (٤) Landmine Vctimes- the ultimate challenge, Bulletin of World Health Organization 2003, 81(9), p.670. Available at: www.who.int/Walsh.pdf/9/bulletin/volumes/81

الأمم المتحدة ومكافحة الألغام، تدمير المخزون، متاح على: <http://www.un.org/ar/peace/mine/destruction.shtml>

لغماً أرضياً مضاداً للأفراد مخزناً، واشتمل ذلك على أكثر من ١ مليون لغم تمّ تدميرها في عام ٢٠١٣م^(١).

المحور الأول: واقع مشكلة الألغام وتحديات الأمن والصراع في قارة إفريقيا؛

تُعدّ قارة إفريقيا من أكثر القارات الملوّمة في العالم، وقد انتشرت الألغام في القارة الإفريقية نتيجة الحروب والصراعات الدولية والمحلية، بالإضافة إلى انتشار الجماعات المتمردة في بعض أقطار القارة، خصوصاً مع ما تتميز به من سهولة التصنيع والحصول عليها عبر مصادر التوريد الخارجية، ورخص تكلفتها^(٢)، وتمثلت أهم الصراعات والحروب التي استخدمت وزرعت فيها الألغام بالقارة فيما يأتي:

- الحرب العالمية الثانية (مصر - ليبيا ١٩٤٢م): استخدمت فيها - من قِبَل قوات الحلفاء والمحور - ألغاماً مضادة للدبابات بشكل أساسي، وكان للشمال الإفريقي، لا سيما مصر وليبيا، الحظّ الوافر منها، ويمثل عدم توفير خرائط دقيقة لمواقعها التي زرعت بها أحد أهمّ التحديات في الوقت الراهن.

- الحروب العربية (المصرية - «الإسرائيلية») (١٩٦٧م - ١٩٧٣م): زُرعت أعدادٌ كبيرةٌ من الألغام في شبه جزيرة سيناء من قِبَل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبالرغم من تسليم الجيش «الإسرائيلي» خرائط حقول الألغام؛ فإنّ

وقوع ضحايا بسبب هذه الألغام لا يزال مستمراً، بعضها في صفوف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

- زامبيا (١٩٦٣م)، زيمبابوي (١٩٧٤م - ١٩٨٠م): ورثت زامبيا باستقلالها عام ١٩٨٠م أكثر من ١,٥ مليون لغم مضادٌ للأفراد، تنتشر في ثمانية حقول، على مسافة ٧٦٦ كم من الحدود بين زامبيا وموزامبيق، أقدمها كانت قد وُضعت حول محطة كاريبا للطاقة قبل عام ١٩٦٣م من قِبَل حكومة روديسيا الاتحادية، بسبب النزاع للسيطرة على المرفق مع القومية الناشئة في روديسيا الشمالية (زامبيا الآن)، والبقية وُضعت حواجز ضد تسلل العصابات خلال حرب التحرير التي بدأت في عام ١٩٧٤م، وامتدت من المتمرّضات الوطنية غرب شلالات فيكتوريا إلى ملبيزي، ومن كانيimba على طول الحدود الموزمبيقية إلى قرب الحدود مع جنوب إفريقيا.

- جنوب إفريقيا والدول المجاورة (١٩٦٠م - ١٩٩٤م): استخدمت الألغام في النزاعات بين جنوب إفريقيا والجماعات المناهضة لسياسة الفصل العنصري والأخرى التي تسعى لاستقلال ناميبيا، وقد وضعتها القوات الجنوب إفريقية في المقام الأول بمناطق مُسَيَّجة ومُعَلَّمة حول المخيمات والمنشآت العسكرية، بينما الألغام التي زرعتها القوات المناوئة تميّزت بالانتشار العشوائي للحدّ من تنقل القوات الجنوب إفريقية.

- تشاد (١٩٧٣م - ١٩٩٤م): بعد أن انسحبت القوات الليبية من الشمال التشادي تركت ألغاماً مضادة للدبابات في شريط Aozou في شمال تشاد، وكانت قد وضعت بعض الألغام بشكلٍ منتظم، لكن معظمها قد وُضع بشكلٍ عشوائي، ولم تسلّم بها خرائط للحكومة التشادية.

(١) مرصد الألغام الأرضية & الذخائر العنقودية، النتائج الرئيسية، ٢٠١٤م، متاح على: www.the-monitor.org

(٢) تبلغ تكلفة زراعة اللغم ٣ دولارات، بينما تزيد تكلفة إزالته على ١٠٠٠ دولار. انظر:

Robledo, L., Carrasco, M., Mery, D., A survey Of Land Mine Detection Technology, International Journal of Remote Sensing, 2008.



تعاظمت بمرور الوقت الخسائر التي مُنيت بها مصر من جزاء الألغام، إضافة إلى الأبعاد الأمنية والاجتماعية لها، ويتمثل الجانب الذي يبدو أكثر خطورة في الخسائر البشرية

مكتملة. وأثناء انسحاب قوات الهوتو إلى زائير تمّ دفن العديد من الألغام المضادة للأفراد عشوائياً - كثير منها زُرِعَ في المدن مثل روهنجيري وكيجالي-، وكانت لا تحمل علامات مميزة وغير مسجلة.

- موزمبيق (١٩٧٦م - ١٩٩٣م): كانت الألغام قد وُضعت من قِبَل الجيش البرتغالي، وفيما بعد من خلال حركتي الفريمو والرنامو، وكذلك قوات جنوب إفريقيا والقوات الروديسية، إلا أنّ العديد من حقول هذه الألغام كذلك لم تُسجل على الخرائط، وما تمّ تسجيله يفتقد إلى الدقة والوضوح.

- ليبيريا (١٩٨٩م - ١٩٩٧م): زُرعت أعدادٌ محدودة من الألغام المضادة للدبابات، وذلك من قِبَل الجبهة الوطنية القومية ضدّ كلّ من القوات الحكومية وقوات حفظ السلام، ومن المحتمل أن تمتد عمليات زرع الألغام لظروف الصراع الداخلي في ليبيريا، وقد لوحظ أنه لا توجد علامات أو خرائط لمواقع الألغام المزروعة في تقرير المهمة الاستطلاعية لفريق الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣م.

(٣) انضمت ليبيريا إلى الاتفاقية عام ١٩٩٩م، حيث أنه بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ فإنّ الدول قد لا توقعها، ولكن تصبح ملتزمة بها عبر إعلان الانضمام لها (المادة ١٦).

- أنجولا (١٩٧٥م - ١٩٩٧م)^(١): وضعت الألغام من قِبَل الجيش الكوبي، والجيش الأنجولي، والقوات الجنوب إفريقية، والقليل جداً من حقول هذه الألغام تمّ تمييزه ورسمه على خرائط تحدّد مواقعها بدقة، وكانت الألغام قد زُرعت على الطرق لمنع الوصول إلى وسط البلاد، كما زُرعت على مهابط الطائرات والسكك الحديدية، وطوقت حقولها بعض المدن الكبرى. وتمّ تطهير بعض المناطق من حقول الألغام بعد اتفاقية السلام ببسيس Bicesse عام ١٩٩١م، وانخفضت أنشطة التطهير في الفترة التي أعقبت اتفاقية السلام في لوساكا Lusaka عام ١٩٩٤م.

وتعد أنجولا من أكثر بلدان القارة التي تعاني مشكلة الألغام وخسائرها، حيث تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الأشخاص الذين بُترت أقدامهم نتيجة الألغام؛ بعد دولة كمبوديا. - روندا (١٩٨٩م - ١٩٩٧م)^(٢): خلال الفترة الممتدة بين الإبادة الجماعية (أبريل - يونيو ١٩٩٤م) وطرد القوات الحكومية؛ زرعت الأخيرة ألغاماً مضادة لأفراد ودبابات الجبهة الوطنية الرواندية، في حزام يمتد شمالي البلاد (تحوّل فيما بعد إلى منطقة منزوعة السلاح)، وبعض حقول الألغام تمّ تسجيلها وإتاحتها للأمم المتحدة، لكنها كانت غير

(١) انضمت رواندا وأنجولا إلى اتفاقية حظر الألغام عام ١٩٩٧م، صادقت الأولى عليها في ٨ يونيو من عام ٢٠٠٠م، وصادقت الثانية عليها في ٥ يوليو من عام ٢٠٠٢م، وطبقاً للمادة (٥) من اتفاقية حظر الألغام كان من المقرر أن تنتهي رواندا من تدمير كل الألغام الأرضية المضادة للأفراد بكامل أراضيها عام ٢٠١٠م، وأن تنتهي أنجولا من ذلك عام ٢٠١٣م، وبحسب تقرير رصد الألغام الأرضية (٢٠١٣م) لم تنجح الأخيرة في الوفاء بالتزامها في التاريخ المحدد، فيما نجحت الأولى في ذلك.

(٢) انظر: التوضيح السابق.

ألف لغم)، ونامبيا (٥٠ ألف لغم)، وليبيريا (١٨ ألف لغم)^(٢).

ويوجد تسع وأربعون دولة من دول الاتحاد الإفريقي^(٣) أطرافٌ في معاهدة حظر الألغام، وثلاث دولٍ غير أطراف، وهي: (مصر، وليبيا، والصومال)، بالإضافة إلى (الصحراء الغربية) التي تعتبر غير مؤهلة للانضمام للمعاهدة؛ حيث أنها غير معترف بها من قبل الأمم المتحدة.

وعندما يصبح أحد البلدان (دولة) طرفاً في الاتفاقية؛ فإنه يكون قد وافق على ألا يقوم في أي وقتٍ بإنتاج ألغام أرضية مضادة للأفراد، أو استخدامها، أو تطويرها، أو تخزينها، أو نقلها، أو مساعدة أي طرفٍ آخر على القيام بهذه الأنشطة، وعلى أن يدمر خلال فترة أربع سنوات جميع مخزونات الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأن يزيل خلال فترة ١٠ سنوات جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي تم زرعها؛ وعلى أن يقدم المساعدة، في حدود إمكانياته لأنشطة إزالة الألغام، والتوعية بالألغام، وتدمير المخزونات، ومساعدة الضحايا في جميع أنحاء العالم.

إلا أنه وفقاً للمادة (٢) من الاتفاقية؛ فإنه يُسمح بالاحتفاظ بعددٍ من الألغام المضادة للأفراد، أو نقلها، لأغراض استحداث تقنيات الكشف عن الألغام، أو إزالتها أو تدميرها والتدريب عليها، ويجب ألا تتجاوز كمية تلك الألغام الحد الأدنى المطلق من العدد اللازم للأغراض المذكورة.

- الصومال (١٩٨٥م - ١٩٩١م): زُرعت حقول الألغام الرئيسية من خلال قوات الجنرال محمد سياد بري (ثالث رئيس للصومال بعد الاستقلال)، وقدمت خرائط سطحية غير مجدية إلى حدٍ كبير في أغراض التطهير، وقد استُخدمت الألغام على نطاقٍ واسع لمضايقة السكان المدنيين، كما وُضعت من قبل الأطراف المختلفة تعزيزاً للقتال بين العشائر والفصائل المختلفة.

لقد تلوّثت أكثر من نصف الدول الأطراف في الاتحاد الإفريقي بالألغام أو متفجراتٍ من مخلفات الحروب، وهي: الجزائر، أنجولا، بروندي، تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، جيبوتي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إريتريا، إثيوبيا، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، مالي، موريتانيا، موزمبيق، نامبيا، النيجر، نيجيريا، روندا، السنغال، الصومال، السودان، تونس، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي، بالإضافة إلى الصحراء الغربية^(٤).

وبحلول مطلع القرن الحالي؛ بلغ إجمالي عدد الألغام بالقارة الإفريقية حوالي ٤٤,٩ مليون لغم، وتمثلت أكثر الدول تلوّثاً بالألغام في: مصر، إذ يوجد بها نحو ٢٢ مليون لغم (تمثل ٢٢٪ من ألغام العالم)، وأنجولا، وتقدر أعداد الألغام بها حوالي ١٥ مليون لغم، ثم موزمبيق (ثلاثة ملايين لغم)، والسودان والصومال وإريتريا (مليون لغم بكلٍ منها)، ثم إثيوبيا (٥٠٠ ألف لغم)، ورواندا (٢٥٠ ألف لغم)، وتشاد (٧٠

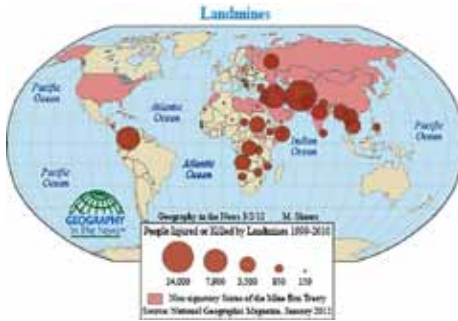
(٢) Ukabiala, J., Impetus Towards A Mine – Free World, Africa Recovery, April 1999, Available at: (<http://www.un.org>).

(٣) يضم الاتحاد الإفريقي كل الدول الإفريقية عدا المغرب، التي تعترض على تخصيص مقعدٍ لبعثة من الصحراء الغربية الإفريقية.

(١) الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، مرصد الألغام الأرضية، مكافحة الألغام في الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي، المؤتمر الثالث للخبراء الأفارقة في مكافحة الألغام: إفريقيا خالية من الألغام المضادة للأفراد - التقدم والتحديات، بريتوريا - جنوب إفريقيا، ١١ سبتمبر - ٢٠٠٩م، ص ٢، متاح على: <http://the-monitor.org>.

معاهدة حظر الألغام، بالرغم من أنَّ الوضع في الصومال غير مؤكَّد، وإن كان هناك استخدامٌ للألغام المضادة للأفراد من قِبَل مجموعاتٍ مسلحةٍ في كلٍّ من النيجر والصومال في عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م، لكن لم يتأكد هذا الاستخدام لدى مرصد الألغام من خلال المعلومات المتاحة^(١).

المحور الثاني: أعداد ضحايا الألغام القتلى - المصابين) بأقطار القارة الإفريقية:
خلال الفترة (١٩٩٩م - ٢٠٠٨م) وصل عدد ضحايا الألغام في العالم نحو (٧٣, ٥٧٦ ضحية)، وقعت في ١١٩ دولة، تراوحت بين: (١٧٨٦٧ حالة قتل)، و (٥١٧١١ حالة إصابة)، بالإضافة إلى (٣٩٩٨ حالة غير معلومة) (مجهولين)^(٢)، وزاد هذا الرقم بحلول عام ٢٠١٠م ليصل إلى (٨٢٠٠٠ ضحية)، تنتمي إلى ١١٧ دولة بالعالم^(٣). شكل (١).



شكل (١) أعداد ضحايا الألغام القتلى - المصابين) خلال الفترة ١٩٩٩م - ٢٠١٠م.

(١) الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، مرصد الألغام الأرضية، مكافحة الألغام في الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(٢) International Campaign to Ban Landmines, (٢) Landmine Monitor Report, 2009, p.46

(٣) National Geography Magazine, January (٢) 2012

جدول (١) الدول الإفريقية الأطراف في اتفاقية حظر الألغام التي أبلغت احتفاظها بأكثر من ١٠٠٠ لغم من الألغام المضادة للأفراد

الدولة	عدد الألغام المحتفظ بها	التاريخ
الجزائر	٥٩٧٠	٢٠١٢م
تونس	٤٨٤٠	٢٠١٢م
جنوب إفريقيا	٤٣٦٧	٢٠١٢م
نيجيريا	٣٣٦٤	٢٠١١م
جيبوتي	٢٩٩٦	٢٠٠٤م
تنزانيا	١٧٨٠	٢٠٠٨م
أوغندا	١٧٦٤	٢٠١١م
نامبيا	١٦٣٤	٢٠٠٩م
موزمبيق	١٣٦٣	٢٠١٢م
أنجولا	١٣٠٤	٢٠١٢م
كينيا	١٠٢٠	٢٠٠٧م
بوتسوانا	١٠١٩	٢٠١٢م
الإجمالي	٣١٤٢١	-

Source: International Campaign to Ban Landmines, Ban Landmines Report, 2013, p.10

ووفقاً للجدول (١): فقد أبلغت اثنتا عشرة دولة إفريقية أطراف في اتفاقية حظر الألغام خلال الفترة (٢٠٠٤م - ٢٠١٢م) باحتفاظها بالألغام لأسباب تجيزها المادة (٣)، وصل مجموعها إلى (٣١٤٢١) لغمًا.

ومنذ عدة سنوات لا يوجد استخدامٌ مؤكَّد للألغام المضادة للأفراد من قِبَل دول الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك دول ليست أطرافاً في

جدول (٢) ضحايا الألغام الذين تمّ تسجيلهم بالدول الإفريقية في عام (٢٠٠٧م)

البلد	أعداد القتلى	أعداد الجرحى	أعداد المجهولين	الإجمالي
الجزائر	٣٠	٤٨	٠	٧٨
أنجولا	١٤	٣٤	٠	٤٨
بوروندي	٠	٠	٨	٨
تشاد	٥١	١٣١	٤	١٨٦
الكونغو الديمقراطية	٤	٢٤	٠	٢٨
مصر	٨	١٧	٠	٢٥
إريتريا	١٧	٥٣	٠	٧٠
إثيوبيا	٣١	٤٩	٤	٨٤
جامبيا	٢	١	٠	٣
غينيا بيساو	١	٦	١	٨
كينيا	١	٠	٠	١
مالي	١١	٠	٠	١١
موريتانيا	١	٢	٠	٣
موزمبيق	٢٢	٢٥	٠	٤٧
نامبيا	٥	٧	٠	١٢
النيجر	٣٢	٦٤	٠	٩٦
روندا	٣	٧	٠	١٠
السنگال	١	٠	٠	١
السودان	٢٨	٦٣	٠	٩١
الصومال	٢٦	٤٠	٨	٧٤
أوغندا	١٠	١٣	٠	٢٣
الصحراء الغربية	١٢	٢٤	٠	٣٦
زامبيا	٢	١٧	٠	١٩
زيمبابوي	٣	٤	٠	٧
الإجمالي	٣١٥	٦٢٩	٢٥	٩٦٩

المصدر: الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، مرصد الألغام الأرضية، مكافحة الألغام في الدول أعضاء الاتحاد الإفريقي، المؤتمر الثالث للخبراء الأفارقة في مكافحة الألغام: إفريقيا خالية من الألغام المضادة للأفراد - التقدم والتحديات، برينوريا - جنوب إفريقيا، ١١ سبتمبر - ٢٠٠٩م.

بها مائة ضحية (١٠٩ ضحايا) ^(٤).

وللمجتمع الصحي دورٌ رئيسٌ في القضايا المتعلقة بالألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب، والأكثر بروزاً هو التأكد من حدوث استجابة كافية للرعاية الصحية، سواء كانت مباشرة (كالرعاية والجراحة الإسعافية للمصابين)، أو على المدى البعيد (إعادة التأهيل)، فأغلب الذين يبقون على قيد الحياة مع الإصابة بعجزٍ دائم يواجهون موانع اجتماعية وبيئية تحول دون مشاركتهم الكاملة والعادلة في مجتمعاتهم، خصوصاً أن نسبة كبيرة من حوادث المدنيين الناجمة عن الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب تحدث عند الأطفال (قربة ٤٢٪). حسب مرصد الألغام الأرضية عام ٢٠١٢م ^(٥).

المحور الثالث: المنح والمساهمات الدولية في مكافحة الألغام

بلغ إجمالي المساهمات الدولية لمساعدة الدول المتضررة من الألغام عام ٢٠١٢م قرابة ٤٩٧ مليون دولار، حظيت الدول الإفريقية منها بقرابة ١٤٢ مليون دولار، بنسبة ٢٨,٥٪. جدول (٣).

جدول (٣) نصيب بعض الدول الإفريقية من المساهمات الدولية الموجهة بشأن الألغام (عام ٢٠١٢م)

المسلسل	الدولة	القيمة (مليون دولار أمريكي)
١	الصومال	٢٩,٤
٢	ليبيا	٢٠,٧

على المستوى الإقليمي، خلال الفترة نفسها، جاء إقليم آسيا الباسيفيكية في طليعة أقاليم العالم بعدد (٢٣٦٢٧ ضحية)، نسبتها ٤٥,٧٪، ثم إفريقيا (١٦٢٩٠ ضحية)، نسبتها ٢٢,٢٪، ثم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٨٥٥٨ ضحية)، بنسبة ١١,٦٪ ^(١).

وعلى صعيد الأقطار الإفريقية: تصدرت أنجولا دول القارة الإفريقية في عدد ضحايا الألغام، الذي بلغ عددهم (٢٦٦٤ حالة)، تبعها الصومال بعدد (٢٣٥٤ حالة)، ثم إثيوبيا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بعدد: (١٩٤٧ و ١٧٤٨ و ١٦٩٦ حالة) لكل منها على التوالي ^(٢).

وفي عام ٢٠١٢م: بلغ إجمالي عدد الضحايا (٢٦٢٨ ضحية)، توزعت بين (١٠٦٦ حالة قتل)، و (٢٥٥٢ حالة إصابة)، بالإضافة إلى (١٠ حالات مجهولة)، بمعدل ١٠ ضحايا يومياً، وهو معدل يقل عن نظيره خلال الفترة (٢٠٠٩م - ٢٠١١م)، والذي تراوح بين (١١ - ١٢ ضحية) يومياً، كما يقل بنسبة ٤٠٪ عن نظيره في عام ١٩٩٩م (٢٥ ضحية في اليوم الواحد) ^(٣).

وقد امتدّ الحيز المكاني لحوادث الألغام عام ٢٠١٢م ليشمل ٦٢ دولة في العالم، اشتمل من القارة الإفريقية على ١٨ دولة، وهي: أنجولا، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وجيبوتي، وإريتريا، وغينيا بيساو، وكينيا، ومالي، وموريتانيا، وموزمبيق، والنيجر، والسنغال، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، وأوغندا، وزيمبابوي. وجاء في صدارة هذه الدول: السودان، والتي تجاوز العدد

(٤) International Campaign to Ban Landmines, Op.Cit, 2013, pp.39.

(٥) ديوتن، أ. هوتوتوت: الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة للحرب: تهديد صحي يجب عدم تجاهله، مجلة منظمة الصحة العالمية، المجلد: ٩١، مارس ٢٠١٣م.

(١) International Campaign to Ban Landmines, Op.Cit, p.46.

(٢) Op.Cit, p.47.

(٣) International Campaign to Ban Landmines, Landmine Monitor Report, 2013, p.37.

بدول القارة الإفريقية؛ فقد ارتفعت قيمة المساهمات الموجهة لهذا الصندوق نسبياً إلى إثيوبيا (١,٧ مليون دولار)، ومصر (٥١٩,٣ ألف دولار)، والنيجر (٥١٤,٤ ألف دولار)، ثم تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٢١,٥ و ٢٦٧,٠ ألف دولار لكل منهما)، وجنوب السودان وأوغندا وموزمبيق (١٦٨,٦ و ١٤٤,٥ و ١٠٧,٥ ألف دولار لكل منها على التوالي)^(٢).

المحور الرابع: الألغام أحد قيود التنمية - الحالة المصرية نموذجاً؛

تعاني مصر مشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والدبابات، حيث تنتشر في مساحات كبيرة بمنطقة الساحل الشمالي الغربي وشبه جزيرة سيناء.

وقد بدأت المشكلة في مصر عندما قامت القوات الألمانية والبريطانية في ١٩٤٢م، في أثناء الحرب العالمية الثانية، بزراعة مناطق واسعة وبكثافة شديدة بالألغام؛ تعويضاً عن نقص الحواجز الطبيعية في الصحراء الغربية ولإعاقة تقدّم القوات المعادية.

وأشارت وثيقة المشروع المشترك^(٣) بين مصر وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) في نوفمبر من عام ٢٠٠٦م إلى وجود ٢,٦٨ ألف كيلومتر مربع ملوثة بالألغام، بما يقدر بنحو أربعة أمثال المساحة الملوثة بالألغام في أفغانستان^(٤). ويعرض الجدول (٤) التوزيع الجغرافي للألغام في الصحراء الغربية بمصر، حيث يقدر

(٢) Loc.Cit.

(٣) امتدت فترة تنفيذ المشروع من يناير ٢٠٠٧م حتى ديسمبر ٢٠١١م، ويشتمل البرنامج على: تطهير الألغام، وتعليم مخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا.

(٤) الحكومة المصرية & برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «دعم لخطّة تنمية الساحل الشمالي الغربي ومكافحة الألغام فيه»، مذكرة المشروع، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٦م، ص ٥.

٣	جنوب السودان	١٩,٠
٤	أنجولا	١٣,٧
٥	موزمبيق	١٣,٧
٦	جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣,٢
٧	مالي	٧,٧
٨	السنگال	٥,٧
٩	السودان	٤,٨
١٠	تشاد	٣,٦
١١	إثيوبيا	٢,٥
١٢	زيمبابوي	١,٧
١٣	موريتانيا	١,٤
١٤	الكونغو	١,٣
١٥	مصر	١,٢
١٦	النيجر	١,١
١٧	بنين	١,٠
	الجملة	١٤١,٧

Source: International Campaign to Ban Landmines, Landmine Monitor Report, 2013 p.62.

وتوزعت هذه المساهمات على: أعمال التطهير، وتدمير المخزون، والتوعية بالمخاطر، ودعم الضحايا وغيرها. وكانت أهم الدول المانحة هي: الولايات المتحدة الأمريكية (١٥,٥ مليون دولار)، والنرويج (٤,٢ مليون دولار)، وأستراليا (٢,٨ مليون دولار)، ونيوزيلندا (٢,٥ مليون دولار)^(١). وبالنسبة لصندوق دعم ضحايا الألغام

(١) International Campaign to Ban Landmines, Op.Cit, 2013,p.63

جدول (٤) أعداد الألغام وحقولها الرئيسية في مصر (ESIS, ٢٠٠٥)

المنطقة	التقدير	ما تم إزالته	المتبقي
الإسكندرية	١٢٦	١٠٠	٢٦
المساحة (كم ^٢)	٥٥	٤٣	١٢
العدد (مليون)	١٣,٨٠٠	١,٤٧٥	١٢,٣٢٥
العلمين	١,٦٧٠	١٩٩	١,٤٧١
المساحة (كم ^٢)	١,٩٦٠	٦٢٠	١,٣٤٠
العدد (مليون)	٦٢٠	٨٨	٥٣٢
الحكمة - مطروح	٣,٨٢٥	٧٤١	٣,٠٩٠
العدد (مليون)	٥٢٥	٧٧,٣	٤٤٨
المساحة (كم ^٢)	١٩,٧٠٠	٢,٩٧٦	١٦,٧٢٤
العدد (مليون)	٢,٨٧٠	٣٨٧	٢,٤٨٣
المساحة (كم ^٢)			
الإجمالي			

Source: Rashwan, A.A., Mohamed, A.H., MAGIMS for Sustainable Development of Egypt, C.4 Geospatial technologies for sustainability - Natural Resources (Management, Available at: (<http://geomaticksa.com/GTC2011/S3/PDF/9.pdf>



عددها بنحو ١٩,٧ مليون لغم، وتركزت الألغام في أربع مناطق رئيسية، وهى: (الإسكندرية) بعدد ١٢٦ ألف لغم تنتشر على مساحة ٥٥ كيلومتر مربع، و (العلمين) بعدد ١٣,٨ مليون لغم على مساحة ١,٦٧ ألف كيلومتر مربع، و (الحكمة - مطروح) بعدد ١,٩٦ مليون لغم على مساحة ٦٢٠ كيلومتر مربع، و (براني - السلوم) بعدد ٣,٨٣ مليون لغم على مساحة ٥٢٥ كيلومتر مربع.

شكل (٢) التوزيع الجغرافي لمواقع الألغام بنطاق الساحل الشمالي الغربي لمصر (عن: A.A Rashwan, .. Mohamed, A.H)

على الجانب الآخر؛ قامت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" بعد استيلائها على سيناء عقب

ووفقاً للمصدر قُدرت أعداد الألغام التي تمت إزالتها بنحو ٣ ملايين لغم، كانت تشغل مساحة ٣٨٧ كيلومتراً مربعاً.



من الضروري توعية الناس بمخاطر الألغام؛ والتعرّف عليها وعلى مخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومعرفة كيفية تجنّب مخاطرها، وخصوصاً في المناطق المتأثرة بها

من عام ١٩٩٩م - يرجح أنها تتطبق فقط على
ضحايا الصحراء الغربية منذ ١٩٨٢م^(١)،
وتشير المصادر إلى أنّ عدد الضحايا قد ارتفع
في عام ٢٠٠٩م إلى (٨٥٠٢ أشخاص)، منهم
(٧٥١ قتيلًا، و ٧٧٥٢ جريحاً)^(٢).

وطبقاً لدراسات الهيئة العامّة للجهاز
التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي في
"مرسى مطروح"؛ فإنّ المساحة الممتدة من
الإسكندرية إلى السلوم غرباً بطول ٥٠٠
كيلومتر، وبعمق ٢٠ كيلومتراً تبلغ ٢,٥ مليون
فدان صالحة للزراعة، يمكن أن تُستخدم في
إنتاج كميات ضخمة من أجود أنواع القمح، وهي
عبارة عن خمس مناطق: (برج العرب - العلمين
بمساحة ٤٠٩ آلاف فدان، والعلمين - الضبعة
بمساحة ٤٠٦ آلاف فدان، وباجوش - جلال
بمساحة ٥١٧ ألف فدان، ومرسى مطروح
ومساحتها ٤١٦ ألف فدان، وسيدي براني
ومساحتها ٣٧٧ ألف فدان)^(٣).

ومما لا شك فيه أنّ وجود هذا العدد
الضخم من الألغام يتسبّب في إهدار ثروة كبيرة
من الموارد الطبيعية، ويعوق تنفيذ العديد من
مشروعات التنمية، وذلك على النحو الآتي^(٤):

- أ - الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء:
- ١ - إعاقة العديد من مشروعات التنمية
السياحية بشواطئ البحر الأحمر وسيناء،

حرب يونيو ١٩٦٧م بزراعة أعداد هائلة من
الألغام؛ بهدف منع أي عملياتٍ مصريةٍ ضدّ
قواتها في سيناء أو عرقلتها.

وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م قامت مصر -
وبدعم غربيٍّ وعالمي - بتطهير قناة السويس
من الألغام البحرية والقنابل؛ حيث بلغ عدد
الألغام التي تمّ رفعها من المجرى المائي ٦٦٨
ألف لغم وقنبلة، وتمّ إعادة فتحها أمام الملاحة.
وبالرغم من الاتفاقيات التي أبرمت بين
مصر و «إسرائيل» بعد قرارات وقف إطلاق
النار، وفُضّ الاشتباكين الأول والثاني، وتسليم
الجيش لخرائط الألغام الموجودة في سيناء،
فإنّ القوات المسلحة المصرية فوجئت باكتشاف
حقول ألغام قامت إسرائيل بزراعتها بصورة
عشوائية قبيل انسحابها من سيناء.

وتعاظمت بمرور الوقت الخسائر التي مُنيت
بها مصر من جرّاء الألغام؛ إضافة إلى الأبعاد
الأمنية والاجتماعية لها، ويتمثل الجانب الذي
يبدو أكثر خطورة في الخسائر البشرية، فعلى
الرغم من أنّ العدد التراكمي لضحايا الألغام
والمفجرات من مخلفات الحرب في مصر غير
معروف، فإنه تمّ تسجيل (٨,٣١٢ ضحية) من
الألغام (٦٩٦ قتيلًا و ٧٦١٧ جريحاً) في فبراير

(١) الحكومة المصرية & برنامج الأمم المتحدة للتنمية،
مصدر سبق ذكره، ص ٥.

(٢) Megahed, S.M., et al, Egypt Landmine
Problem: History, Facts, Difficults and
Clearance Efforts, Egypt Landmine Problem
(2010-4) (Sibenik 29).

(٣) عبد الجواد توفيق: ٤ مليارات دولار تكاليف إزالة الألغام من
مصر، متاح على: (Islamonline.Net).

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، متاح على: (www.sis.gov.eg).

بصفة مراقب، وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٦م، والذي يحثّ الدول على متابعة العمل من أجل إبرام معاهدة دولية لمنع الألغام المضادة للأفراد، لكنها امتنعت عن التصويت على كل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تلت ذلك القرار، والتي تدعو إلى نشر معاهدة منع الألغام على مستوى العالم. وطالبت مصر في اجتماعات الخبراء لمناقشة مشروع الاتفاقية في أوسلو في سبتمبر ١٩٩٧م بمزيد من الضغط الدولي لدفع الدول التي شاركت في معارك الحرب العالمية الثانية على أرض مصر إلى تقديم خرائط الألغام، وتقديم الدعم الأكبر لإزالتها؛ حيث يشكّل تجاهل الاتفاقية لمسؤولية الدول التي قامت - أو تقوم - بزرع الألغام في أراضي الغير إحدى الثغرات التي تعترها، بالإضافة إلى تركيزها على الألغام المضادة للأفراد دون الألغام المضادة للمركبات، وعدم تطرقها لمساعدة الدول المتضررة من الألغام في حالة عجزها عن تدمير حقول الألغام داخل أراضيها.

ويمكن تفسير الموقف المصري من اتفاقية أوتاوا، وعدم التوقيع عليها بما يأتي^(٢):

- تتفق مصر تماماً مع الهدف الإنساني للاتفاقية، إلا أنّ صعوبة موافقتها على الانضمام يعود إلى أنها تعيق مصر عن ممارسة حقّها المشروع في الدفاع عن أراضيها والحفاظ على أمنها القومي، وكذلك حقها في الحصول على المساعدات اللازمة لتطهير ألغام زُرعت في أراضيها.

- الطبيعة الجغرافية للأراضي المصرية؛ حيث تتميز بالامتداد الشاسع لحدودها البرية والبحرية، وخلوها من أي موانع تحول دون عمليات التسلل، وتلخّص مطلب مصر الأمني في الحصول على بديل اقتصادي مناسب

وارتفاع تكلفة المشاريع التي تُقام بهذه المناطق لارتفاع تكاليف تطهيرها من الألغام.

٢ - إعاقة عمليات التنمية الصناعية وإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة؛ بجانب التكلفة الباهظة لتطهير المناطق المخطط تميمتها.

٣ - إعاقة عمليات التنمية الزراعية في مناطق سهلة الطينية، وبالوطة، وشمال سيناء.

٤ - تعطيل عمليات التنقيب عن البترول.

ب - الصحراء الغربية:

١ - تعطيل زراعة مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة بالرغم من توفر المياه اللازمة لها في مناطق مثل: الحمام، والعلمين.

٢ - تعطيل إقامة مشروعات التنمية في الساحل الشمالي، وبعض مناطق مطروح.

٣ - تعطيل مشروعات منخفض القطارة، كأحد المشروعات العملاقة لتوليد الطاقة، بسبب اعتراض الألغام لطريق القناة.

٤ - تعطيل عمليات التنقيب عن البترول.

ولعل من أهمّ العوائق التي تقف في سبيل الشروع في أعمال الإزالة، تحرك الألغام من أماكنها بسبب الكثبان الرملية، وحساسية الألغام للانفجار بسبب تقادمها، وتأثير العوامل الجوية، بالإضافة إلى عدم وجود خرائط تفصيلية وطرق ممهدة للوصول إلى المناطق الملوّمة، إلى جانب عدم توافر معدات حديثة متقدمة تكنولوجياً لاستخدامها في عمليات الإزالة والتكلفة المالية الكبيرة التي تحتاج إليها، وأخيراً عدم إدراج مصر على خريطة العمل الدولية لمكافحة الألغام^(١).

ولم تنضم مصر إلى اتفاقية أوتاوا في ديسمبر ١٩٩٧م لحظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد واستخدامها ونقلها وتخزينها، وقد شاركت فقط

(١) وزارة الدولة لشئون البيئة، جهاز شئون البيئة، تقرير حالة البيئة في مصر، ٢٠٠٦م، ص ١٥٢.

(٢) الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، مصدر سبق ذكره.

للألغام، وتمّ شرح هذا الموقف خلال المراحل التمهيدية لإعداد مشروع الاتفاقية.

- إن استفادة مصر من المساحات المغمومة، بما تحتويه من موارد وثروات، لن يتحقق إلا بتوافر المسؤولية الدولية للمساعدة في تطهير الألغام، والمسؤولية الإنسانية التي تحتم احترام حقوق الإنسان، حيث إنّ الدول التي زرعت ألغاماً في أراضي الغير، وتركها برغم انتهاء العمليات الحربية، ملزمة بإزالتها وتطهير الأرض منها؛ فقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبات الدول التي تصيبها أضرار نتيجة لوجود مخلفات الحروب، ومنها الألغام، على أراضيها، والتي تطالب بدفع تعويضات لها من الدول المسؤولة عن ذلك^(١)، كذلك توجد قاعدة من قواعد القانون الدولي العام أو العرفي تقضي بإلزام من وضع الألغام بطريقة تؤثر على حياة المدنيين أو سلامتهم الجسدية بإزالة تلك الألغام وتحمل تكاليف إزالتها.

الخاتمة : نتائج وتوصيات :

تشكل الألغام مهدداً لحياة الإنسان وأمنه واستقراره، وتعدّ من أخطر الملوثات للبيئة، وأكبر المعوقات لعملية التنمية في كثير من دول العالم، وبخاصة تلك التي كانت ميداناً لحروب ونزاعات. ونظراً لذلك؛ برز اهتمام دولي واسع النطاق بمشكلة الألغام وسبل مواجهتها، بعد أن كان العالم إلى وقت قريب يجهل هذه القضية ولا يضعها في دائرة اهتماماته، فقد بدأت حملة دولية لحظر الألغام نشاطها منذ عام ١٩٩١م، وتدخلت الأمم المتحدة بثقلها منذ عام ١٩٩٤م للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة، حتى وُقِّعت عام ١٩٩٧م (اتفاقية أوتاوا) التي فرضت

حظراً كاملاً على إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستخدامها، وتدمير الموجود منها.

ولتكليل هذا الجهد؛ فإنّ هناك حاجة ملحة لتضافر الجهود الدولية والمحلية لمواجهة هذا الخطر، وتلافي تداعياته على أقطار القارة التي يقع أكثر من ثلثها (٣٨ قطراً) بشريحة الأقطار منخفضة التنمية^(٢)، وذلك من خلال ما يأتي:

- التوعية بمخاطر الألغام؛ من أجل مساعدة الناس على فهم المخاطر التي يواجهونها، والتعرّف على الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، ومعرفة كيفية تجنّب مخاطرها، وخصوصاً في المناطق المتأثرة بها.

- تفعيل التعاون الدولي طبقاً لقواعد القانون الدولي وللاتفاقيات الدولية.

- إنشاء آلية فعّالة تقوم بمهمة التنسيق والمتابعة لعمليات إزالة الألغام، ومراقبة زرعها إبّان النزاعات والحروب.

- تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية وغير الحكومية المتخصصة، ومدها بالدعم المناسب لممارسة دورها على أكمل وجه.

- إلزام الأطراف المسؤولة عن زراعة الألغام

في أراضي الغير بإزالتها وتطهيرها.

- تقديم المساعدة الطبية وخدمات إعادة التأهيل إلى الضحايا، بما يشمل التدريب على مهارات العمل، وإتاحة فرص التوظيف.

- زيادة المخصصات المالية، وتحسين تقنيات المسح التقني، وابتكار أساليب جديدة غير تقليدية لاستخدامها في عمليات تطهير الأراضي من الألغام ■

(٢) UNDP, Human Development Report, 2013. 151-pp.150

(١) القرارات ٣٦ / ١٨٨ لسنة ١٩٨١م، و ٣٩ / ١٣٩ لسنة ١٩٨٤م، و ٤٨ / ٧ لسنة ١٩٩٣م، و ٤٩ / ٢١٥ لسنة ١٩٩٤م.